

ملحق

السنة الثانية

العدد ٤٦

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ٢٥ شباط ١٩٣١

عمان : الاربعاء في ٨ شوال ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الخامسة والمشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

مكتبة المجلد

الجلسة الخامسة والعشرون

افتتحت الجلسة الخامسة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ١٤-١-١٩٣١ المصادف يوم الاربعاء الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية .

فخامة الرئيس - فليقرأ الضبط السابق .
قري

فخامة الرئيس - من مواضع جلسة اليوم الاجوبة على الاسئلة .
نجيب ابو شعر - اري ان نبدأ بالقوانين اولاً ثم يأتي دور الاسئلة وهذا هو الافضل .
شمس الدين بك - نريد ان نفهم سبب الافضلية .
نجيب ابو شعر - لان القوانين اهم .

توفيق بك - قدم حضرة العضو المحترم شمس الدين بك سامي سؤالاً احيل باجمعه على قيادة الجيش العربي التي اجابت على كل فقرة من السؤال بما هو آت :

الفقرة الاولى - هل ان حقيقة عبد القادر بك الجندي مساعد قائد الجيش العربي يشتغل بتجارة الاسلحة تحت عنوان توفيق افندي الجندي ؟
الجواب على الفقرة الاولى - كلا .

الفقرة الثانية - هل اعطي باسم توفيق افندي الجندي رخصة ببيع اسلحة وما هي الكمية المرخص بها .
الجواب - نعم .

الفقرة الثالثة - هل حقيقة ان تجار آخرين طلبوا الترخيص لهم بتجارة السلاح ورفض الطلب .
الجواب - لم يرفض طلب اي من التجار .

الفقرة الرابعة - هل كانت الحكومة صادرة اسلحة من محلات توفيق افندي الجندي ثم اعيدت له . وماهي انواع هذه الاسلحة ومقدارها ؟

الجواب - نعم ، نوع الاسلحة اسلحة غير ممنوعة وكيبتها خمسة مسدسات و ٢١٤٧٩ طلقة مسدس .

الفقرة الخامسة - لماذا صدرت هذه الاسلحة ولماذا اعيدت له هل كان هناك موجباً للمصادرة ؟

الجواب - صدرت بناء على ورود اخبارية في ذلك الحين عن بعض مخالفات ومن ثم اعيدت عندما ثبت عدم وجود مخالفات .

الفقرة السادسة - هل صحيح انه جائت سيارة ضمن مقاعدها اسلحة من درعا الى شرق الاردن ومررت السيارة من جهات اربد ثم بانث في صويلح ومن صويلح لفلسطين لحساب توفيق افندي الجندي ؟

الجواب - قيد التحقيق .
الفقرة السابعة - هل كان يساعد على امرار السيارة التي كانت تنقل الاسلحة طارق افندي الجندي الذي وجد خصيصاً على الحدود وقتئذ كما وانه كان يراقب الامرار عن جسر النبي محمد افندي الجندي مأمور جرك الجسر ؟

الجواب - قيد التحقيق .
الفقرة الثامنة - بلغني ان عبد القادر بك صادر وجلب من جهات معان بومبات بدوية من بقايا الاتراك وما هي مقدار هذه البومبات واين بقيت ؟

الجواب - لم تصادر بومبات في معان - غير ان ثلاث بومبات بدوية ملك الضابط المشار اليه من زمن الحرب - قد سلمها للجيش العربي منذ عدة سنوات .

الفقرة التاسعة - هل حقيقة ان الجيش العربي قرر ائتلاف بعض الاسلحة القديمة وارث هذه الاسلحة عمل بألتافها اوراق ضبط مع انها يمت لمخلات معلومة ؟
الجواب - قيد التحقيق .

الفقرة العاشرة - ماهو الموظف اليهودي الموجود في الكمام لجيش الحدود وبتاجر او يسهل نقل هذه الاسلحة لفلسطين ؟

الجواب - ان هذه القضية تركزت نهائياً في يد الحكومة بموجب كتابي رقم ١٢٦٤، ٧٤٠٠ وتاريخ ١٦-١-١٩٣٠

الفقرة الحادية عشر - هل حقيقة ان توفيق الجندي مع رجل يهودي رجلاً من بيروت وكان اليهودي لا يحمل جواز سفر ومن عمان لفلسطين ثم من هو هذا الرجل وما هي مهنته ؟

الجواب - تطلب معلومات اخرى عن اسم اليهودي المشار اليه .
الفقرة الثانية عشر - الا طلت القيادة او انتهت على الاقل لوقوع مثل هذه الامور وما هي مطالعة الجيش بهذه المواضع ؟

الجواب - نعم ان قيادة الجيش العربي علمت بالمخالفات المدعى بها وستبدي مطالعتها بهذا الشأن استناداً على قرار القاضي العالم الذي تولى التحقيق عن هذه الادعاءات .

يتعلق بالرئاسة من هذا السوءال الفقرة العاشرة التي تختص بشخص مستخدم في قوة الحدود اذ ورد في جواب قيادة الجيش انها تركت الامر نهائياً بشأن ذلك للحكومة وقد رجعت الى الاضرار فوجدت ان شخصاً موسوياً يدعى (داو يدويتش) نسبت قيادة الجيش اخراجه من بلاد شرق الا دن استناداً الى قانون الاجانب وان المجلس التنفيذي قرر اخراجه ولكن عند الشروع بتنفيذ القرار ورد من قائد قوة الحدود كتاب يتضمن ان هذا الشخص مستخدم لديه وطلب في ذلك الكتاب صرف النظر عن اخراجه ولما سألنا قيادة الجيش عن رأيها في هذا الطلب اذ انها هي التي كانت نسبت الاخراج اجابت بضرورة الاستيضاح من قائد قوة الحدود وعن سبب استخدام هذا الشخص مع وجود شبهات بحقه وقد كتب آتئذ الى قائد قوة الحدود ولما لم يرد جواب او أكد عليه مرة ثانية والمعاملة جارية لازالت تحت البحث .

وكذلك قد ورد في الجواب على الفقرة (١٢) من السوءال ان قيادة الجيش تتلظر نتيجة التحقيقات التي قام بها رئيس المحكمة المركزية في القدس بصفته مدعياً عاماً في شرق الاردن بالتحقيق عن الامور المسندة لعبد القادر بك الجندي وحتى لا يكون هذا الجواب غير كامل اعلم المجلس العالي بأنه بعد تاريخ كتاب قيادة الجيش ورد تقرير المدعي العام للمؤي اليه وقد جاء فيه انه لا يمكن لمحكمة ما ان تدين عبد القادر بك بسبب الشهادات التي اعطيت بحقه .

وانه لذلك يرى من العيب احالة امره الى المحاكم اسيه انه قرر منع محاكمته .
شتمن الدين بك - ان قيادة الجيش لا تستطيع ان تصرح بأكثر مما ورد في الجواب وعلى كل اذا ارادت ان تصرح بأكثر من ذلك تكون هي ايضاً مسئولة لان المسؤولية في الدرجة الاولى ترجع الى القيادة .

اما انا فسيان عندي ان انكر قائد الجيش او اقر وسواء منع مأمور التحقيق بمحاكمة عبد القادر بك او لم يمنع طالما على واجب يجب ان اقوم به نحو الوطن .

كلنا يعلم الدرجة التي وصلنا اليها بسبب هذه الحوادث الموملة المومسة ولا استغرب ايضاً اذا كانت قيادة الجيش تعرف صحة هذه الحوادث او لم تعرفها . طالما اعرف ان قيادة الجيش تجهل الامور التي تجري بين جدران غرفها من الحوادث .

اقول ذلك لان القيادة لم تعلم حتى الان مقدار الارتكابات التي وقعت في قيادة الجيش في

امر تعيين الجنود والضباط وقلمهم وترفعهم في حين ان رعاة الابل في شرق الاردن اصبحوا يتنون بهذه الحوادث وهي معذورة في نظري اذا كانت تجهل الحوادث التي تجري على حدود فلسطين وسوريا .
انا لا غاية لي في سوءالي هذا سوى المصلحة العامة لان المصلحة تقتضي علينا نحن نواب الامة ان ندقق كيف تحالك المؤامرات التي تتفق بتهريب السلاح من سوريا عن طريق شرق الاردن الى يهود فلسطين ومن الضروري ان نكشف الستار عن هذه المؤامرات التي تجري ملياً لئلا نهدد سلامة هذا الوطن والامة ونحول دون تسليح اليهود والصهيونيين ضد البلاد وابنائها ، ربما ظن بعض الزملاء انني اقصد بكلامي مهاجمة عبد القادر بك او التهميل عليه ولو كنت افصد ذلك لكنت طرقت باباً غير هذا الباب . كنت تكلمت عن تهريب الحشيش وتهريب الكوكايين وتجارته ولبحثت عن تجاوزه على بعض الاعراض عن طريق وظيفته ولكن نددت بتصرفاته في افراد الشرطة ومفوضيه في سبيل الدعارة والموبقات ولذكرت حوادث كثيرة كحادثة ياسين ابو فراغب التي اعتقد انها تقع في الدرجة الثانية من الامور المتعددة بالنسبة لتسليح اليهود ضد اهل البلاد . فهذه الحادثة تستحق الاهتمام الزائد لانها حادثة تهدد كيان البلاد السياسي .

كنت اعتقد فيما مضى ان شرق الاردن بمثابة قبلة تهدد يهود فلسطين ولكن جنينيات فلسطين اليهودية جعلت بلاد شرق الاردن ككرة قدم لتقذفها الاهواء بالارجل لا بالايدي وذلك عن طريق رئيس اركان حرب الجيش العربي حفظه الله .

انا لا الوم عبد القادر بك الجندي على ارتكابه هذه الحوادث رغم فظاعتها مقدار ما الوم الاشخاص البارزين الذين يسكنون عن وقوع مثل هذه الحوادث ، واني بالدرجة الاولى الوم اعيان فلسطين الذين اخذوا على عاتقهم مسؤولية النهوض بفلسطين الكبيرة ثم ناموا عنها نومة اهل الكهف وتركوا اليهود يتلاعبون في مقدرات البلاد كيف شاؤوا وشاءت اهواءهم .

وانا اعتقد ايضاً ان اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى واللجنة التنفيذية لا يعرفون عن بلاد شرق الاردن اكثر مما يعرفونه عن مجاهل افريقيا وان اعتمادهم على ما ينقل اليهم من الحوادث عن شرق الاردن عن طريق الناس لا قيمة لهم غلط فادح .

انني لا الوم عبد القادر بك الذي هو فرد من افراد الامة وكثير من هؤلاء الافراد يجرأون على ارتكاب مثل هذه الاعمال المشينة ولكنني الوم المجموع الذي يعطف على عبد القادر بك مع وجود هذه الحالات المعروفة لدى اغلب رجال هذا المجلس فهذه المناسبة يمكنني ان ابين بعض الحوادث التي وقعت وتوصلت للاطلاع عليها واعتقد بصحتها ليطلع عليها الرأي العام لانها مؤامرات خبيثة ومخيلة بالنسبة للوطن والوطنية .

في العام المنصرم جاءت سيارة عن طريق درعا تحمل وراء المقة الحلفاني مائة وعشرون مسدساً مع ثلاثة آلاف خرطوشة وقد راقب دخول هذه السيارة طارق افندي الجندي الذي وجد خصيصاً لهذه الغاية وقبض على الحدود وهذه السيارة وصلت الى صويلح بعد غروب الشمس فأضطرت للمبيت هناك لانه يتعذر عليها المرور عن جسر اللبي الذي تعلق ابوابه ليلاً . وفي صباح اليوم الثاني مرت هذه السيارة تحت اشراف محمد افندي الجندي الذي هو مأمور مكوس جسر اللبي لجهات فلسطين ووصلت اترية تسمى بـ عريف بجوار المداور الملة ليد رجل صهيوني يدعى بنيامين . وكذلك وردت سيارة اخرى تحمل ستين مسدساً وعلى ما فهمت ان هذه السيارة قد مرت عن طريق قرية الشجرة مع انني لا اذكر ان هناك قرية في هذا الاسم الا الان . وهذه المسدسات مع الف وخمسة ضرب سلمت لرجل يهودي يشتغل في مشروع روتبرغ يدعى غزال .

واذكر ايضا انه جمع مقدار مائة وستين بومبة من بومبات الاثراك من جهات معان ووردت هذه البومبات الى عمان وبيعت مؤخراً للرجل اليهودي الذي ذكره توفيق بك بلسان الحكومة . وهذا الرجل قد صرّفها لفلسطين ولا ادري بعد ذلك هل هذا الرجل اليهودي سلم البومبات الى اليهود ام الى رئيس المجلس الاسلامي الاعلى ؟ وكذلك ورد اثنتا عشر بارودة من معان بأسم الجيش العربي ولكنهما لم تصل الى مستودع الحكومة وربما كانت على الطريق .

واذكر ايضا ان الجيش كان قرر ائتلاف بعض البواريد المائدة للاثراك والالمان ليحلوا محلهم اسلحة انكليزية جديدة ولم ي تلف شي من هذه البواريد رغم اوراق الضبط المنظمة بهذا الصدد . وقد تصرف هدم البنادق الى جهات مملوكة .

ربما يظن بعض الزملاء انني سأطلب اليهم ان يشاركونني برفع مضبطة شكوى بحق عبد القادر بك لسوء الامير المعظم فانا لا اريد ان اكلف الزملاء برفع هذه المضبطة لانه لم يسبق حتى الان لهذا المجلس ، وقد مضى على انعقاده ثلاث سنوات ان رفع شي من هذا القبيل . بل اذكر ذلك للتاريخ والمؤرخين الذين سيكتبون شيئاً عن التطورات الصهيونية في البلاد العربية من جهة ومن جهة اخرى ربما سمع اهل فلسطين هذه الحوادث المؤلمة وانتبهوا اليها فنجيب بك ابوشعر - ان ماسرده حضرة الزميل المحترم شمس الدين بك سامي هو من الاهمية بمكان ويجدر بالحكومة وعبد القادر بك هو احد موظفيها ان تهض وتجيّب على ما ادلى به الزميل المحترم فاذا تمكنت من دحض هذه التهم واذا لم تتمكن من ذلك فيترتب على ما ادلى به حضرة الزميل ان تتخذ لذلك اجراءات هامة لانه لا يوجد اي فائدة من مجرد سرد مثل هذه الحوادث . فاما ان

تجيم عن حقيقة واقعة فيدان اسم رجل مذهب وترفع مضبطة شكوى بمقه وبتناقش الحساب رئيس ذلك الضابط لمخالفته القوانين واما ان يقال لحضرة الزميل شمس الدين بك ان ذلك غير وارد فانا تعودت ان اقول الحقيقة واتحرى عنها بكل قواي ، فهذا ما اردت ايضاحه ولا شك بأن المجلس العالي يرى ان ما طلبته من الصواب .

شمس الدين بك - اذا كانت الحكومة تستطيع ان تشكل لجنة من اعضاء هذا المجلس للتشريع فانا مستعد ان ابرهن عن جميع ماقلته واما اذا كانت تترك الامر الى قاضي اجنبي حتى ولما موري عدلتي فسوف لا تظهر نتيجة ما .

اما اذا كان الزميل نجيب بك ابو شعر يقول ذلك دفاعاً عن عبد القادر بك لانه راض عنه فهذا شيء آخر فنجيب بك ابو شعر - ان ماقلته هو واضح جلي ولا يحتاج الى حواشي وتفسيرات فانا لم اصرح بدفاعي انني تكلمت لانتقاد شمس الدين بك او دفاعاً عن عبد القادر بك بل دفاعاً عن شرف هذا المجلس . فحين لا تريد ان تتخذ الشخصيات مأرباً .

فان كان عبد القادر بك مذنباً فيجب ان يجازى والا لا يجوز ان يبقى تحت الترحيم والانتقاد . ثم ان سكوت الحكومة عن الاجابة والدفاع عنه ضعف في الحكومة ومنتهى الضعف . توفيق بك - ليس في الحكومة ضعف وانما حضرة الزميل لم ينتبه الى النظام الداخلي تماماً اذ ان النظام الداخلي يقضي علينا ان نجيب ، وان صاحب السؤال او احد الاعضاء اذا ادعى ان الجواب عليه غير كاف اقترح رفع مضبطة شكوى لصاحب السمو الامير المعظم وها نحن قد اجبنا على سؤال شمس الدين بك ، وهو لم يقترح رفع مضبطة الشكوى بل صرح بأنه لا يرغب في ذلك فلا يترتب اذن على الزميل نجيب بك الا ان يدي رأيه في الجواب اذا كان لا يراه كافياً ، فبعد هذا ما الذي يترتب علي ان اقله بأسم الحكومة ولقد اضفت الى جواب قائد الجيش معلوماً في الرسمية وذكر ان الامور المستندة لعبد القادر بك الجندي ومن جملتها هذه الاشياء التي قالها شمس الدين بك قد حقق عنها وكانت النتيجة منع محاكمته فاما هو الجواب الذي يطلبه الزميل ابوشعر بك ، هل انا ادري من مأمور التحقيق ؟

نجيب بك ابو شعر - انا اقول شيئاً معقولاً

توفيق بك - لا غير معقول

نجيب بك ابو شعر - (مداوماً) نرى اذا تعرض احدهما على نخامة الرئيس او احبدهما رجلاً

حكومته دافعوا عن بعضهم وإذا كان الهجوم موجه إلى غير أشخاصهم لم يأنهوا لذلك
توفيق بك - يعلم الزميل والمجلس العالي أن الحكومة من زمن بعيد لا تقابل الهجمات
الشديدة إلا عما ترى أن من المنطق ومن مقتضيات القانون أن تجيب عليه وأنها تقتصر في جوابها
على ذكر المعاملات الرسمية وما تم بشأنها ولا تأبه بغير ذلك بما ورد في الاستمالة أو يقال من قبل
الادعاء بعد إعطاء الجواب وقد سرت في هذه القضية على هذه الحطة التي اتبعناها منذ ما يقارب
الستين ولا داعي أبداً لترك هذه الحطة من أجل خاطر الزميل نجيب بك
نجيب بك الشر يدي - أن المجلس التشريعي ينوب عن الأمة لا عن قسم منها وإذا أراد أن
يسبغ في أمر يشبهه بحثاً من جميع وجوهه ثم ينظر في النتيجة .

أن العزوبات والنهم التي وردت في سؤال الزميل شمس الدين بك أجابت الحكومة عنها
أو عن أكثرها بالاستناد إلى جواب قيادة الجيش العربي أنها قيد التحقيق ثم قال أنه بعد ورود
الجواب من الجيش العربي ورد جواب قاضي التحقيق و به منع محاكمة عبدالقادر بك الجندي
وأن هذه التهم كانت من جملة المواد التي يجري التحقيق فيها . فأننا لفت نظر الزميل شمس الدين
بك لأن الحكومة قامت بواجبها من حيث تعيين قاضي تحقيق بعيد عن التحيز والانحرافات ولكن
قيام هذا المحقق بالتحقيق وإعطائه هذه النتيجة لا يعني أن هذه التهم باطلة أم حقيقية ولكن الذي
ظهر له من التحقيقات أوصله إلى هذه النتيجة فإذا كان لدى الزميل شمس الدين بك دلائل جديدة
غير الدلائل التي قدمت لقاضي التحقيق فمن واجبه أن يقدمها إلى قيادة الجيش وعند ثبوت هذه
التهم يستطيع المجلس أن يعطي رأيه الحاسم بأمر رفع مضبطة الشكوى .

أنني كما يعلم كافة الزملاء ومنهم شمس الدين بك لم أتميز طيلة حياتي لأحد ولم أتعامل على واحد
ولم أدافع عن أحد إلا بالحق ولكن لفت نظري في جواب الحكومة قضية الخوaja داويد الذي
طلب قائد الجيش العربي إلى الحكومة أن تقرر إخراجهم من بلاد الامارة بالاستناد إلى الشبهات
التي ثبتت لقيادة الجيش وأن المجلس التنفيذي بناء على طلب قائد الجيش قرر إخراج هذا
اليهودي من البلاد غير أنه قبل تنفيذ القرار طلب قائد قوة الحدود إلى الحكومة إلغاء القرار
وعند الإخراج بالنظر لأن الخوaja داويد موظف لديه وعلى أثر ذلك تقول الحكومة أنها طلبت
مطالبة قيادة الجيش العربي بخصوص طلب قائد قوة الحدود وبناء على الجواب المتضمن رأي قيادة
الجيش العربي بلزوم السؤال من قيادة جيش الحدود وعن سبب استخدام هذا اليهودي المشبوه
والذي أضاف وجد في هذه البلاد يقوم بتسهيل مهمة تهريب السلاح إلى أبناء قومه أو يقوم بالتجسس

وإعطاء المعلومات إلى الجمعيات اليهودية عن أحوال وأوضاع شرق الأردن واعتقد أنه مر الوقت
الكافي على هذه المخبرات بين الحكومة وجيش الحدود ولا أجد تبرراً للحكومة بأن تنزل عند
رغبة أي طلب كطلب قائد قوة الحدود فيما يتعلق بمصالح بلادها .
فطلما أن قائد الجيش العربي مقتنعاً والمجلس التنفيذي الموكول إليه إدارة البلاد وتسيير
دفة سياستها أيضاً بأن هذا اليهودي من أرباب الشبهات فقررت إخراجهم فما بالها لا تنفذ هذا
القرار وتقف موقف الجرأة بإخراجهم بناء على طلب قائد قوة الحدود الذي لا يهمل من شئون هذه
البلاد شيئاً . وكما مضى من الوقت منذ مخبرة قيادة الجيش إلى رئاسة الوزراء واتخاذ القرار بإخراج
هذا اليهودي ؟

ومعنى جواب الحكومة أن المخبرة لا تزال جارية بشأنه مع قيادة جيش الحدود أنها لا تستطيع
إخراجهم إذا لم يوافق على ذلك قائد قوة الحدود ، أو أنها تقبل مشبوهاً في بلادها ومضراً بمصلحتها
أكراماً لحاضر قائد قوة الحدود وأن ذلك على ما اعتقد تغريب بمصلحة البلاد فالتفت نظر الحكومة
لأن تنفيذ قرارها وأن تبلغ قائد جيش قوة الحدود أن يستعير عن هذا اليهودي شخص آخر
بعيد عن الشبهات وسوء الأعمال . وأما ما يتعلق بقضية عبدالقادر بك وما يرمى إليه من المواد
الواردة في سؤال شمس الدين بك اعتقد أنه لا بد من التريث إلى أن تثبت هذه التهم لأن
شمس الدين بك سمع هذه الأخبار والحوادث من بعض المصادر ويجوز أن تكون هذه المصادر
غير موثوقة ولا اعتقد أن وجدان شمس الدين بك يسلم بكل ما يقال .

نجيب بك أبو شعر - لي ملاحظة ، أرجو من المجلس للوقوف أن ينتبه لما أوردت بصورة خاصة
من الزميل شمس الدين بك أن لا يأخذها كاتحاداً لشخصه المحترم . القضية هنا ليست قضية
بسيطة كما يفكر البعض للسؤال مسألة شرف فانا أريد أن يكون ضبط هذا المجلس ليس سجل التهم
بل سجل المقررات مفيدة تتخذ لصالح البلاد والاستناد للملاحظة التي أوردتها لشمس الدين بك
أقول بأنه إذا غضب أحد الزملاء المحترمين بالاستناد لهذه الحطة يمكنه أن يأخذ أي رئيس دائرة
ويضعه على طاولة الشرح ويلصق ما شاء به من التهم .

هذه ليست الغاية التي نرجوها من أجلها في هذا المجلس ولكن ما الفائدة لو جئنا ودوننا هذه التهم
في محضر المجلس ولم نطلب أية نتيجة كانت بل مجرد التنديد ونهش أعراض الناس .
شمس الدين بك - إن كلمات نجيب بك أبو شعر لها معنى ومغاي فإذا كان يجهل أن تقوم الحكومة
بتحقيقات جديدة فانا مستعد لاستئناف التحقيقات ضد عبدالقادر بك الجندي لأنه لم يبرأ بتسوية

محاكمة جرت علناً . فإذا كانت الحكومة تقبل الاستئناف لظهور أدلة جديدة في كل آن وزمان ويمكن
فاناستعد لذلك . واما اذا كان الزميل يريد ان يدافع عن عبد القادر بك فانا اعرفه ولكني لا
اريد ان اجرح احساساته .

فخامة الرئيس - عندنا ذيل قانون النقود . فلو اننا كنا قد اذعنا اننا سننظر في
ابراهيم بك - كان المجلس قرر تأجيل ذيل قانون النقود الى هذه الدورة . فلو اننا كنا قد
ذلك الوقت قد يضر بالبلاد بفقدان النقود الفضية التي يتداولها الاهل بها . فلو اننا كنا
ومن المعلوم ان البلاد لم تعد تتداول بالنقود الفضية وقد زال ذلك السبب ولذلك اقترح

على المجلس ان يقرر لزوم حواله هذا المشروع على اللجنة المالية . انتظر فيه .
عوده بك - كنت قدمت عن طريق المجلس التنفيذي اقتراحاً طلبت فيه من قانون خاص
يبين فيه كيفية استيفاء العقود التي جرت على القرش التركي او على الجبلي التركي بالاولقات
الحاضرة بالنسبة للعملة الفلسطينية لاني قد شاهدت بعيني واختبرت بنفسني بضعتي بمجاهدكم كم كانت
هذه القضية معقدة وكل محكمة كانت تحكم باختصارها وعلى غير قاعدة قانونية معلومة .

ولذلك وبمناسبة تقديم ذيل قانون النقود الحاضر ارجو ان يقرر ايضاً ضم اقتراحي الذي
ارسلته الحكومة لوزارة العدلية مع هذا القانون ووضع فيه ما يكون حائماً للمشكلات التي تقع
بسبب النقود القديمة حتى لا يبقى مجال للخلاف بين الناس والمحاكم .

ابراهيم بك - بمقتضى النظام الداخلي بعد ان يحال ذيل قانون النقود يمكن لعوده بك ان
يقدم اقتراحه لرئيس المجلس وهو بدوره يحيله على اللجنة المالية والمالك الرعي . ان يحال هذا الذيل على
اللجنة المالية .

فوافق المجلس على ذلك .

فخامة الرئيس - عندنا قانون الاستهلاك .

ابراهيم بك - ان هذا القانون كان اقراه المجلس السالي ووقع الى صاحب السمو الملكي
للتصديق عليه ولكن لفظ غير مقصود وقع في المادة ١٢ منه اعاده صاحب السمو الملكي لاجل
اعادة النظر فيه وفي اثناء المناقشة في احالة هذا المشروع على اللجنة القانونية اقترح العضو المحترم
نظمي بك عبدالمادي بعض اقتراحات تتعلق في المسادة الرابعة والخامسة منه فقرر المجلس اجالة
المشروع مع ملاحظات الزميل على اللجنة للنظر في ذلك المشروع . فاللجنة القانونية نظرت في

ملاحظات نظمي بك ووافقت على اكثرها وقد ادخلت على المشروع مواد اخرى رأت من
المناسب ضمها اليه ليكون مشروع القانون مستجماً لكل ماله علاقة به . فن هذه المواد التي ضمها
المادة الثالثة التي اقام مقام المادة الرابعة منه وهي التي توجب على منشي المشروع عند طلبه اعطاء
القرار من المجلس التنفيذي باعتبار كونه مشروعاً عاماً على ان يقوم بالشروط المبينة في المسادة
المذكورة والذي سنقره عند تلاوة القانون . وقد رأت اللجنة من المناسب حذف المادة الرابعة
المذكورة بسبب اعتراض المجلس لتعلقها بمجرة القاصرين والعائدين والمفقودين والقصد من ذلك
ان تترك الحقوق الشرعية حرة كما كانت عليه . اما فيما يتعلق بالمادة الخامسة من القانون المذكور
فقد ادخلت عليها التعديلات التي رأتها اللجنة ضرورة لصيانة الملك في الفقرة الاولى والثانية
بسبب اعتراض المجلس على ان اكثرية اللجنة من الموظفين والاقلة من الاشخاص العاديين فتزول
عند ارادة المجلس تركت الاكثرية للاهلين .

ثم كذلك وضع مادة خاصة اي المادة الحادية عشرة تعطى الحق لصاحب الملك ان يسترد
ملكه اذا كان منشي المشروع لم يباشر العمل خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار
القطعي وعلى ذلك سألوا القانون مادة فادة .

١ - يسمى هذا القانون قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ . ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

٢ - للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني التالية الا اذا ورد فيه ما يخالف ذلك .

تشمل لفظة ارض الارض من اي نوع او ملك واي بناء او شجرة او شيء آخر ثابت في
الارض واسي جزء من البحر او الشاطئ او النهر واي حقل في الارض او عظيم
او في الماء او عليه .

تعني لفظة مشروع كل مشروع عمومي اقديره المجلس التنفيذي بموافقة سمو الامير المعظم
بانه مشروع بالمعنى المقصود من هذا القانون .

تعني لفظة المنشي الحكومة او البلدية او اي شخص او شركة منفذاً مشروعاً كما صرف
اعلاء او على وشك ان ينفذه . وتشمل هذه اللفظة الحكومة عندما تقوم مقام اي شخص
او شركة منفذة ذلك المشروع او على وشك ان ينفذه .

قبلت

- ٣ - على المنشئ عندما يتقدم الى المجلس التنفيذي بطلب اعطاء القرار يكون مشروعه للنفع العام (أ) ان يملن عزمه على ذلك باعلان يدرجه في الجرائد المحلية او في الجريدة الرسمية لمدة شهر واحد على الاقل .
- (ب) ان ينظم خريطة الارض التي يريد ان يستملكها .
- (ج) ان ينظم خريطة المشروع ويقدم صورتين لكل من هاتين الخريطين مع الطلب للمجلس التنفيذي .
- (د) ان يثبت مقدرة المالية على القيام بالمشروع بصورة يفتح بها المجلس التنفيذي .
- قبلت

- ٤ - (١) يحق للمجلس التنفيذي بموافقة سمو الامير المعظم بعد التثبت من قيام المنشئ بما ذكر في المادة السابقة ان يقر ان اية اشغال عمومية اقيمت او توشك ان تقام من قبل المنشئ في مشروع بحسب احكام هذا القانون وعليه يحق للمنشئ المشروع ان يتفاوض ويتفق مع صاحب الارض التي يقتضيه المشروع ومسح كافة الاشخاص الذين لهم منفعة بتلك الارض اما على شرائها تماماً او على التصرف بها او استعمالها لمدة محدودة او استملاك اي حق يقتضيه المشروع .
- (٢) تنشر في الجريدة الرسمية نسخة عن قرار المجلس التنفيذي الذي يقرر ان الاشغال التي اقيمت او على وشك ان تقام في مشروع عمومي بموجب احكام الفقرة الانف ذكرها « بعد مصادقة سمو الامير المعظم على القرار المذكور » .
- قبلت

- ٥ - (١) اذا عجز منشئ مشروع ما عن الاتفاق مع صاحب الارض او اصحابها او اسيه شخص له منفعة في اية ارض يقتضيه ذلك المشروع ورأي المجلس التنفيذي ان المشروع يقتضي استملاك تلك الارض دون غيرها فتستملك ويقدر التعويض العادل الذي يدفع من اجلها بمعرفة لجنة تحكيمية .
- (٢) تعين اللجنة التحكيمية من قبل محكمة بدائية وذلك بناء على استدعاء يقدمه المنشئ .
- ويعلن هذا الاستدعاء الى جميع من لهم منفعة بتلك الارض الذين لهم الحق ان يحضروا امام المحكمة بالذات او يرسلوا محامياً عنهم وتؤلف اللجنة من احد قضاة محكمة بدائية

- كرئيس وموظف من كل من مصلحة تسجيل الاراضي والزراعة واربعة اشخاص آخرين من اصحاب الاراضي في المقاطعة الواقعة بها الارض المستملكة . وكر شخص له منفعة في الارض المستملكة مباشرة او بالواسطة او له منفعة ايضاً بآية صورة مع اسي شخص له حق فيها لا يكون عضواً في اللجنة .
- (٣) يحق للمنشئ ولاي شخص له منفعة في الارض المذكورة ان يحضر امام اللجنة اما بالذات او يرسل محامياً عنه .
- (٤) تقدر اللجنة التعويض بحسب ثمن الاراضي المجاورة لها والتي هي من نوعها بصرف النظر عما قد يكون للأرض من ثمن خاص لغايات المنشئ .
- قبلت

- ٦ - يعطى اعلان بواسطة محكمة البداية بشعر باجتماع اللجنة الى جميع من لهم منفعة في الارض المذكورة بالذات او يترك في محال اقامتهم المادية او المعروفة في شرق الاردن على ان لا يكون ذلك اقل من خمسة عشر يوماً قبل الاجتماع وفي حالة تنقيب اولئك الاشخاص عن شرق الاردن وتعدر العثور عليهم يبلغ الاعلان الى مختار القرية او الحي الواقع فيه الارض او الى شيخ العشيرة اذا كان الاشخاص من افراد العشائر ويصلح على محل ظاهر من الارض يملن عنه في جريدة متداولة في شرق الاردن ولذلك يعطى للمنشئ الاعلان عن اجتماع اللجنة قبل خمسة عشر يوماً على الاقل .
- قبلت

- ٧ - مدة استئناف قرارات محكمة البداية فيما يتعلق بالاستملاك خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ
- قبلت
- ٨ - تقدر محكمة البداية نفقات اعضاء لجنة التحكيم وتأمير المنشئ بدفعها ويجوز للمحكمة ايضاً ان تأمر ايضاً بان يودع في الخزينة المبلغ الذي تراه مناسباً بصورة التأمين قبل اجتماع اللجنة .
- قبلت

- ٩ - (١) يدفع المنشئ قيمة التعويض التي تحكم بها لجنة التحكيم الى اي فرع من المصارف العثماني او المصرف الزراعي في شرق الاردن وتفيد لحساب خاص وتوزع على الاشخاص المستحقين لها تحت ملاحظة رئيس المحكمة البدائية .

(٢) تحمل جميع الاختلافات التي قد تنشأ بشأن الأشخاص المستحقين أو بشأن حصصهم من قبل المحاكم النظامية وإذا كانت قيمة الحصة المدعى بها لا تزيد على خمسين جنيهاً فلسطينياً فتقام الدعوى في محكمة صلحية وإذا كانت هذه القيمة تزيد على خمسين جنيهاً فلسطينياً فتقام الدعوى في محكمة بدائية ويستأنف قرار المحكمة الصلحية أو المحكمة البدائية وفقاً لأصول الاستئناف في الدعاوى الحقوقية .

قيلت

١٠ - تسجل الأرض المستملكة بأسم المنشي الذي له الحق في حيازة الأرض المذكورة فوراً بعد دفعه قيمة التعويض وفقاً لأحكام المادة السابقة وإذا رفض أصحاب الأرض أو الشاغلون لها الساحت للمنشي بحيازة الأرض كما تقدم ذكره فيجوز للمنشي أن يقدم طلباً إلى رئيس المحكمة البدائية الذي إذا انتزع أن للمنشي الحق في حيازة الأرض بموجب هذه المادة فإنه يصدر قراراً يقضي بتسليم الأرض وينفذ هذا القرار بنفس الصورة التي ينفذ بها حكم المحكمة .

قيلت

١١ - (١) إذا أخذت الحكومة أو البلدية أرضاً بموجب هذا القانون بقصد توسيع طريق موجودة فيجب أن يكون المقدار الذي ترسعت الطريق به على كلا الجانبين متساوياً إلا إذا كانت مراعاة ذلك تغير استقامة الطريق ولا يحق لأصحاب الأرض المستملكة لتوسيع الطريق أن يطالب بالتعويض ما لم تكن المساحة التي أخذت منه تزيد على ربع مجموع مساحة القطعة التي يملكها أما إذا ثبت أنه سيحصل له ضرر فوق العادة أن لم يدفع له تعويض فيجوز للمجلس التنفيذي أن يمنح التعويض الذي يراه مناسباً مراعيًا في ذلك ظروف القضية . ولكن إذا كانت الأرض المأخوذة تزيد على ربع مجموع مساحة قطعة الأرض التي يملكها ذلك الشخص فيدفع التعويض عن كل زيادة بمقتضى أحكام هذا القانون .

(٢) إذا ثبت للمحكمة بناء على الدعوى التي يقيمها صاحب الأرض أن المنشي لم يباشر خلال ثلاثة سنوات من تاريخ حكم المحكمة القطعي القاضي باستملاك الاشغال العمومية التي يتضمنها المشروع فلها أن تقرر إعادة تلك الأرض إلى صاحبها بعد أن يكون قد دفع بدل التعويض الذي استملك به .

وان كان لحق ضرر بالأرض من فعل المستملك فلصاحب الأرض أن يضمه ذلك الضرر .

قيلت

١٢ - (١) إذا ارتفعت بسبب الاستملاك قيمة أرض واقعة ضمن نطاق البلدية وذلك بخروجها إلى وجه الطريق أو بتوسيع الطريق التي هي عليها أو بسبب ازدياد وجه الطريق بأية صورة كانت فيحق للبلدية أن تحصل من أي شخص ارتفعت قيمة أرضه بهذه الصورة شرفية لا تزيد على ربع مقدار تلك الزيادة على شريطة أن تكون البلدية قد قدمت طلباً بذلك خلال سنة واحدة من يوم إنجاز الاشغال التي سببت هذه الزيادة في القيمة ويشترط عند فرض شرفية بموجب هذه المادة أن يكون قد تقرر دفع تعويض عن الأرض التي أخذت من أجل توسيع الطريق على أنه يجوز أن يجرى التقاص بين القيمة والشرفية المستحقة بموجب هذه المادة .

(٢) كل خلاف ينشأ عن الزيادة في قيمة الأرض بالمعنى الذي تتضمنه هذه المادة وعن قيمة تلك الزيادة يحل بالصورة المعينة في هذا القانون لأجل تقدير التعويض إلا إذا كان هناك اتفاق بين الطرفين يقضي بخلاف ذلك .

(٣) تدفع الشرفية المستحقة على المالك على أربعة أقساط متساوية خلال أربع سنوات وعند تأخر المالك عن دفعها تحصل منه وفق قانون تحصيل رسوم البلدية المعمول به إذ ذاك .

قيلت

١٣ - يبطل العمل سيرة شرق الأردن بقرار الاستملاك للأنافع العمومية الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ والتعديل الجاري بالقانون المؤرخ ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٢ وقانون الاستملاك الجديد للبلديات المؤرخ في ٧ ربيع الأول ١٣٣٢ على أن العمل بهذا القانون لا يلغى أي بيع أو شراء أو هبة أو أي تصرف قد تم بموجب القرارات والقوانين المذكورة .

قيلت

١٤ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مأثوران بأنقلا هذا القانون .

قيلت

فخامة الرئيس - اضع قانون الاستملاك بمجموعه بالرأي
فوافق المجلس عليه .
فخامة الرئيس - عندنا قانون معاهدة الصلح مع تركيا .
ابراهيم بك - ساقرا القانون :

قانون معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٣٠

بما ان معاهدة الصلح مع تركيا المشار اليها فيما بعد « بالمعاهدة » قد وقعت في لوزان في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٣ بالنيابة عن جلالتهم البريطانية وبما ان المندوب السامي قد امر بنشور اصدرة في اليوم السابع من شهر تشرين اول سنة ١٩٢٤ بانه يجب ان يعتبر اليوم السادس من شهر اغسطس سنة ١٩٢٤ في فلسطين الواقعة تحت الانتداب ويشمل ذلك شرق الاردن تاريخ انتهاء الحرب مع تركيا وبما ان الاتفاقات والبروتوكولات والتصريحات المذكورة في الجدول الاول لهذا القانون وقع عليها ايضا في ذات التاريخ في لوزان بالنيابة عن جلالتهم ونظم بمحضر ايداع التصديق على المعاهدة المنو به والاتفاقات المذكورة في اليوم السادس من شهر اغسطس ١٩٢٤ وبما انه وقع في باريس في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ على اتفاق بشأن تقدير الاضرار التي لحقت برعايا الدول المتعاقدة في تركيا والتعويض عنها وعلى البروتوكول الملحق به .

وبما ان المعاهدة تتضمن المواد المبينة في القسم الاول من الجدول الثاني من هذا القانون .
وبما ان الاتفاق الاخير يحتوي على المادة المدرجة في القسم الثاني من ذلك الجدول وبما انه من الضروري تنفيذها لما وضع النصوص التالية موضع الاجراء فقد سن مايلي :-

المادة ١- يسمى هذا القانون قانون معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٣٠
المادة ٢- يكون لمواد المعاهدة المبينة في الفصل الاول من الجدول الثاني لهذا القانون نفس القوة والمفعول كاحد قوانين شرق الاردن ولتنفيذ المواد المذكورة يعمل بالنصوص التالية :

(أ) جميع القرارات التي يتخذها مجلس التحكيم المختلط المؤسس بمقتضى القسم الخامس من الفصل الثالث من المعاهدة تكون قاطعة نافذة في جميع الحاكم اذا كانت ضمن صلاحيته وكل حكم يصدره مجلس التحكيم المختلط يكون

تنفيذه في محكمة بدائية في المكان الموجودة فيه النقود والاموال الاخرى بنفس الكيفية كما لو صدر من تلك المحكمة .

(ب) من اجل اجبار الشهود على الحضور امام مجلس التحكيم المختلط حيثما انعقدت جلساته وابرار السندات اليه يكون لرئيس الوزراء السلطة في اصدار اوامر يكون لها نفس المفعول كما لو كانت الاجراءات التي امام مجلس التحكيم دعوى امام محكمة نظامية وكان ذلك الامر مذكرة جلب او احضار رسمية صدرت من تلك المحكمة عند مباشرتها صلاحيتها وعليها القيام بتنفيذه .

المادة ٣- يكون للاتفاق المذكور في المادة (١٦) من الاتفاق المتعلق بشروط الاقامة والشغل والصلاحية والوظيفة الواردة في الفصل الثاني من الجدول الثاني الملحق بهذا القانون نفس المفعول كاحد قوانين شرق الاردن ولاجل تنفيذ هذا الاتفاق يكون للحاكم المنو به في المادة ٢ من امر جلالة الملك في مجلسه الخاص والمعروف بأمر معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٢٤ الصلاحية في جميع مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بغير المسلمين من الرعايا الاردنيين القيمين في تركيا في الوقت الحاضر .

المادة ٤- يعتبر هذا القانون ساري المفعول اعتبارا من اليوم السادس من شهر آب سنة ١٩٢٤
المادة ٥- يلغى قانون معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٢٦ المنشور في العدد ١٢٥ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ١٩٢٦ .

شمس الدين بك - المسألة بسيطة جداً يا ابراهيم بك عبارة عن ثلاث مواد اني والله يا ابراهيم بك اشفقوا يا جماعة على اولادكم وحالك لان هذا القانون جعل شرق الاردن عبارة عن مستعمرة .
نجيب بك ابوشعر - ان قانونا اقره المجلس التنفيذي يوم لم يكن في شرق الاردن مجلس تشريعي ثم يعرض علينا الان لأصلاح جوهرى ولا لفكرة مفيدة للبلاد بل لجرد اقراره من قبل هيئة تشريعية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً

شمس الدين بك - (مقاطعة) لو كان التمثيل تمثيلاً صحيحاً لما انتخبت لا انا ولا انت اعضاء لهذا المجلس يا ابا شعر .

نجيب بك ابوشعر - (مداوماً) فان هذا امر يضرب الصالح العام لاسيا وفي المعاهدة اشياء لم يؤخذ رأي المجلس فيها وهي معاهدة لا تمس باستقلال شرق الاردن فيها لو لم ينظر فيها المجلس .
ويقراها بأسم الشعب . في هذه المعاهدة فكرة سامة وهي فكرة التجزأة ولو لم يكن الا هذه الفقرة

القيمة لكفى . ولذلك وحيث ان هذه المعاهدة سارية المفعول فأنا لا ارى لزوماً للبحث بهذا القانون واقترح على المجلس اعطاء القرار برفضه .
نظمي بك - ماتصدى حضرة الزميل نجيب بك ابو شعر للكلام الا وقد درس هذه المعاهدة بصورة صحيحة . فأنا أسأل الزميل عن النقاط السامة .

أستدل املالك الدولة والمدورة الينا والاعتراف بحقونا فيها لم تأجيل استيفاء فوائد من الدين العثماني اعتباراً من ١٩ تشرين سنة ٩٢٤ لغاية ثلاثة اشهر من وضع المعاهدة ام تنازل الحكومة التركية عن جميع مالمبلاد من حقوق ديون وامتيازات وغيرها ؟
انني اعتقد ان الزميل لم يدرس بنود هذه المعاهدة . واليك البيان :
نصت المادة الثانية على ان تكون مواد المعاهدة المبينة في الفصل والجدول الثاني نفس القوة والمفعول كتقوانين شرق الاردن .

ان هذا الجدول يتضمن ثلاث مواد (ولكن اعتدنا ان نقول عندما نرى محرر جريدة بين المستمعين غير الواقع حياً بالهشرة) .
تنص المادة الاولى منه على توقيف دفع الفوائد عن الديون العثمانية اعتباراً من ٢٩ تشرين الاول سنة ٩١٤ لغاية ثلاثة اشهر من وضع المعاهدة فأذا تخلصنا من دفع فوائد عظيمة خلال هذه المدة ا يكون ذلك سام ؟

المادة الثانية وان كانت لاعلاقة لنا بها لانها تنص عن تنازل الحكومة العثمانية عن ثمن البوراج لانكترا الا انها تحتوي على فقرة تجمل الحكومة التركية تعترف بحقنا في الاراضي المدورة افلا تريد ان تمتلك الاراضي المدورة او ان تترك لال عثمان ان يطالبوا بها ؟
ثم ماذا المادة الثالثة تتعلق بالاحوال الشخصية فقد نص عليها في المعاهدة والقانون الاساسي لانريد ان نقول للمسيحي يجب عليك ان تتقاضى امام محاكمتنا الشرعية ولا للسلم ان يذهب الى المحاكم الكنائسية .

نجيب بك ابو شعر - انا اجيب الزميل ان هذه المعاهدة هي سارية المفعول في شرق الاردن وان الفوائد التي عدها الزميل نظمي بك ليست محرومة منها بلاد الامارة مادام هذا القانون مطبق في شرق الاردن .

اذن فما هو الواجب لعرض هذا القانون مع انه نافذ المفعول ومع ان الفوائد التي تدعيها الحكومة وحزب الحكومة ؟

محمد بك الانسي - مقاطعاً (ليش انت بطلت)
نجيب بك ابو شعر - (مداوماً) وحيث ان هذا القانون نافذ المفعول لذلك اكرر اقتراحي السابق ونسكم دينكم ولي دين .

محمد بك الانسي - هذا شيء معروف من الاول .
شمس الدين بك - تكلم نظمي بك وعدد فوائد هذا القانون لذلك فمن نسجل منافع هذا القانون على نظمي بك و ابراهيم بك . فالحكومة التي تعمرنا حق النظر في المعاهدات ثم تضع البلاد تحت سلطة سياسية غاشمة بقبولها اتفاقية سور ياجيل الدروز وشرق الاردن ثم تأتي انا بهذا القانون وتكلفنا للتصديق عليه ، نحن لا نقبل ولا نوافق ولو كانوا يفهمون اكثر منا فلم دينهم .
عوده بك - تكلم بعض الاخوان عن منافع القانون والبعض الاخر تكلموا بعكس ذلك ويقولون ان وجود هكذا قانون مضر بالبلاد .

فالكل منا يعلم بأن معاهدة الصلح مع تركيا ابرمت بين حكومات الحلفاء وتركيا وذلك قبل ان تكون شرق الاردن في عالم الوجود . فيوجد في هذه المصالحة امور تتعلق في هذه البلاد التي اصبحت حكومة مستقلة تسمى حكومة امارة شرق الاردن . فأذا قلت للحكومات يوماً ماتطالب حكومتنا بتنفيذ شيء من هذه العقود او بند من بنود هذه المصالحة فكيف يمكن ان نقول لحكومتنا ان لا اعترف بها .

اظن انكم توافقوني بأن هذا لا يمكن القول به فأذن ان مواد هذه المعاهدة نافذة المفعول في جميع البلاد المتعاهدة مع تركيا من دول الحلفاء .

وقد سبق المجلس التنفيذي ان صادق على هذا القانون الذي نحن بصددده واقترن بواقعة صاحب السمو الملكي قبل تشكيل هذا المجلس التشريعي .

نعم ! ان الحكومة لاحظت بعض اغلاط جوهرية في متن هذا القانون يجب تصحيحها بصورة تشريعية توافق مصلحة البلاد مع حفظ اليهود . ولذلك اما ان نقول ان هذا القانون مضر وتقترح لنفيه وعدم الاعتراف بالمعاهدة واما ان نعترف بضرورة تطبيقه مع رفع ما يضر في بلادنا من مزاياه اما مجرد القول بأن هذا القانون مفيد او غير مفيد فهذا قول غير صائب ولذلك ارجو احالته على اللجنة لتدقيقه بصورة جيدة .

توفيق بك - انا ارى ان رفض اي قانون لغاية سياسية كالتي اشار اليها الزميلان المحترمان نجيب بك ابو شعر وشمس الدين بك شيء غير موافق وان الذي ابداه الزميل عوده بك هو الرأي

الصحيح اذ يجب ان لا يتصل المجلس من البحث في قوانين مجرد انها وضعت قبل تأسيسه او للظن بانها لما قدمت اليه لاجل اشراكه في امر التصديق عليها باعتبارها مثلاً للأمة .

ان هذا الظن في غير محله لان قوانين كثيرة وضعت في الزمن الماضي ولم تعرض على هذا المجلس ليؤخذ رأيه فيها ولكن بعض القوانين التي احتوت على بعض اغلاط تغير الماني وتجعلها لامنني لما قضت الضرورة بأحالتها على مجلسكم العالي منها قانون التعدين الذي قبله المجلس قبل بضعة ايام وهذا القانون .

فلو دققنا في الاسباب الموجبة التي سطرت في مشروع القانون الموضوع على بساط البحث الان لوجدنا ان السبب الذي دعى الى وضعه هو وجود اغلاط كثيرة في نص القانون وفي الجداول الملحقة به ولورجعتم الى عدد الجريدة الرسمية التي احتوت القانون الذي كان قبله المجلس التنفيذي لوجدتم ان اهم مادة من مواد الجدول وهي المادة (٦٠) التي اشار اليها الزميل نظمي بك جاءت مغلوطة وغير وافية بالمرام مما يجعل الحقوق التي يجب ان تعترف بها حكومة شرق الاردن بصفة قانونية فيما يتعلق بالاراضي المدورة وممتلكات الحكومة السابقة غير واضحة ومن جهة اخرى اعتقد ان المجلس العالي لو لم يكن قد سبق للمجلس التنفيذي ان قبل هذا القانون لترتب عليه ادبياً وبحكم الاتفاقية التي قبلها ان يسن مثل هذا القانون مجدداً لان يصحح اغلاطه . وهذه المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة تنص على ان صاحب السمو الامير المظلم يوافق على اتخاذ وسن اية قوانين او امر او انظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرق الاردن . ومعاودة لوزان في من جملة هذه الالتزامات . لذلك لا ابرى ضرراً في احالة المشروع على لجنة القوانين .

شمس الدين بك - فهمت من كلام الزميل توفيق بك انه قبل هذا القانون في المجلس التنفيذي بصورة مغلوطة ، وكنا نسمع ان القوانين تأتي من فلسطين ويوقع عليها بدون قرائنها ولو نلي هذا القانون في المجلس المذكور لوجد من يستطيع ان يصحح عباراته اللغوية على الاقل . اما المعاهدة التي ذكرها الزميل توفيق بك لانتناول ما قبلها من العهود الدولية . لذلك ارى ان يترك مسؤولية تطبيق هذا القانون المغلوط على الحكومة وارجاه البحث في امر التصحيح الى الدورة المقبلة ليتبين كون قد درسناه درساً وافياً .

فحجب بك الشر يدي - ان الضرر الذي يحدث من قبول القوانين على عجلاتها دون اشباعها بحثاً وتدقيقها . اضر منه رفض القوانين قبل التأمل بضمونها وبالنتائج التي تلجم عن ذلك الرفض سواء كانت تلك النتائج حسنة ام سيئة والتي ائزه هذا المجلس العالي عن ان يرتكب مثل هذه.

الاغلاط الفادحة اي ان يقبل اي قانون على علاته او ان يرفضه بدون اشباعه بحثاً وتدقيقاً .
ان ما ذكره الزملاء الذين يطلبون رفض هذا القانون لم يكن مستنداً على اسباب جوهرية يمكن الركون اليها في امر الرفض ولذلك فأنتي ارجع ان يحال هذا القانون على اللجنة المختصة التي من اعضائها الزميلان المتشائم من هذا القانون وعند التدقيق والتدقيق والرجوع الى القانون السابق الذي قبله المجلس التنفيذي بعجوه وبجره واغلاطه ويقابل هذه القوانين بذلك فأذا وجد ان هنالك ضرر عليها ان يسعي لازالتها وكفى المجلس التشريعي غفراً ان الحكومة تعرض عليه اغلاطها ليصححها .

فخير للامة ان تصحح مثل هذه الاغلاط وان تسجل على الحكومة انها كانت تقبل القوانين وتوقع عليها دون ان تصحح اغلاطها لذلك اقترح حواله هذا القانون على اللجنة المختصة .
شمس الدين بك - فاذا رفضنا التصحيح لا يوجد اقل خطر من وراء ذلك اما الخطر المدلم هو في قبول هذا القانون .

عطاء الله بك - انا اقول ان التأجيل اوفق للمصلحة حيث ان هذا القانون سارى المفعول نجيب بك ابوشعر - ان المادة الرابعة من المعاهدة التي تكلم عنها سعادة سكرتير الحكومة لا توجب ذلك زيادة او تنقيصاً في الالتزامات المهدية المنصوص عنها في معاهدة لوزان او في اية اتفاقية سواها . اذن من هذه الوجه لا علاقة بين المعاهدة الاردنية وبين تصحيح اغلاط وردت في معاهدة الصلح مع تركيا لذلك ارى ان الاسباب التي قدمتها الحكومة ليست كافية لقبول نظرية التعديل وذلك لما ينتج من المضار السياسية الجسيمة فان قرار المجلس العالي بقبول التعديل او عدمه لا يجل بالاصل نتائجاً ولكن من مصلحة الامة الرفض .

نخامة الرئيس - هل توافقون على احالته على لجنة القوانين ؟

فوافق المجلس على ذلك

مواضيع الجلسة الآتية :

١ - قانون التحكيم الاجباري .

٢ - ذيل ثاني لقانون البندربول .

٣ - ذيل قانون التقدير الفلسطيني .

٤ - اجوبة الحكومة .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي